الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
24 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة الثامنة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتنز-جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-66455 (A)
*0066455*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

**البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية** (A/55/119، A/55/156، A/55/162-S/2000/715، A/55/257-S/2000/766؛ A/CONF.187/15)

**البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات** (A/55/126، A/55/375، A/55/68-S/2000/377، A/55/133-S/2000/682، A/55/257-S/2000/766، A/55/260-S/2000/108، A/55/326-S/2000/834)

١ - **الرئيسة** ذكّرت اللجنة بأن مكتب الجمعية العامة أوصى الجمعية العامة أن البند ١٠٥ من جدول الأعمال بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية ينبغي أيضاً أن يُنظر فيه مباشرة في الجلسات العامة، فقط من أجل اتخاذ إجراء بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ومشاريع البروتوكولات الملحقة بها.

٢ - **السيد أرلاشي** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال إن أفغانستان ما زالت إلى حد بعيد أكبر منتج للأفيون غير المشروع في العالم. وإن الانخفاض بنسبة ١٠ في المائة في الإنتاج في عام ٢٠٠٠ يرجع عموماً إلى الجفاف ويجب أن ينظر إليه من زاوية الرقم القياسي لإنتاج ذلك البلد في عام ١٩٩٩، الذي بلغ ضعف إنتاجه في السنة السابقة وثلاثة أرباع مجموع إنتاج العالم. وقال إن الأفيون والهيروين المشتق منه ما زالا يشكلان تهديداً خطيراً لجيران أفغانستان. فأعلى معدلات إدمان الهيروين في العالم هي في تلك المنطقة، وليست في أوروبا أو أمريكا الشمالية. كذلك فإن أفغانستان هي مصدر معظم الهيروين الذي يصل إلى بلدان رابطة الدول المستقلة وأوروبا الوسطى والغربية.

٣ - وأضاف قائلاً إن زراعة الخشخاش قد انخفضت بنسبة ٥٠ في المائة في ثلاث مقاطعات في أفغانستان حيث يقوم مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بتنفيذ مشاريع رائدة للتنمية البديلة. غير أن المكتب ليس لديه أموال كافية للاستمرار حتى في هذه الأنشطة المتواضعة. وقد كثف عملَه لدى جيران أفغانستان في محاولة لحمايتهم من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وكان ناجحاً بصورة خاصة في طاجيكستان، حيث ساعد الحكومة على إنشاء وكالة جديدة لمراقبة المخدرات، فنتج عن ذلك انخفاض بنسبة ٧٠ في المائة في إجمالي ما صودر من المخدرات وزيادة بنسبة ٤٥٠ في المائة في مصادرة الهيروين. ويمكن أن يعزى معظم هذا النجاح إلى التعاون بين الوكالة الجديدة وحرس الحدود الروسي المرابط على طول الحدود الطاجيكية-الأفغانية. وقد قامت مجموعة "الستة زائد اثنان" لبلدان آسيا الوسطى، التي تشعر بالقلق بشأن خطر المخدرات الأفغانية وما يتصل بذلك من اتجار غير مشروع بالمخدرات (وبعض ذلك يستعمل لتمويل مشتريات الأسلحة)، بتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة في ربيع عام ٢٠٠٠، وأيدت مؤخراً خطة عمل إقليمية سيساعد مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة على تنفيذها. وفضلاً عن ذلك، سيستضيف المكتب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤتمراً بشأن تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، يعقد في طشقند في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

٤ - وأردف يقول إن ثاني أكبر مصدر للأفيون هو ميانمار. وإن المكتب يعمل في ذلك البلد، ولكن حالات النقص في الموارد قد تعيق أنشطته.

٥ - ومضى يقول إن الزراعة في منطقة شباري في بوليفيا، التي كانت أكبر منطقة لإنتاج الكوكا في أمريكا اللاتينية، قد تم القضاء عليها عملياً. ففي عام ١٩٩٨، أعلن المكتب عن تبرعٍ بمبلغ ٥٠ مليون دولار مساعدة لبرامج الحكومة البوليفية حتى سنة ٢٠٠٤؛ تم حتى الآن دفع ٢٢ مليون دولار منها. وإن بوليفيا بأمس الحاجة إلى ذلك الدعم لمواصلة نجاحها خلال فترة عسيرة من التكيف الاقتصادي.

٦ - أما في بيرو، فقد انخفض إنتاج الكوكا بنسبة ٥٦ في المائة في الفترة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠. ورغم أن الزيادات الأخيرة في سعر الكوكا تشكل مصدر قلق، ظلت الحكومة ملتزمة بحزم بالأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة المخصصة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية معاً: التخفيض الرئيسي بحلول عام ٢٠٠٣، والقضاء الكامل بحلول عام ٢٠٠٨. وفي كولومبيا، بدأت "خطة كولومبيا" التي ترعاها الحكومة لمعالجة إنتاج الكوكا والمشاكل الأمنية الخطيرة تجتذب الدعم الدولي. ويقوم المكتب بدعم المكون الاجتماعي - الاقتصادي لخطة الحكومة.

٧ - ومضى يقول إن ظاهرة غسيل الأموال هي أعلى من أي وقت مضى. فقد كان المبلغ المتصل بحالة واحدة في عام ١٩٩٩ يعادل إجمالي الناتج المحلي لحوالي ثلث الدول الأعضاء في المنظمة. وقد وجَّه المكتب اهتماماً خاصاً للسلطات القضائية المصرفية البعيدة عن الشاطئ المتورطة في غسيل الأموال، والتي لم يتقيد العديد منها بالحد الأدنى من المعايير الدولية. وفي اجتماعٍ عُقد في جزر كايمان في آذار/ مارس ٢٠٠٠، وافقت ٣٦ سلطة قضائية بعيدة عن الشاطئ على اتخاذ تدابير للالتزام بالمعايير المقبولة ووافقت سلطتان أخريان على ذلك منذ ذلك الاجتماع. وحتى ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، أكدت ٢٤ من تلك السلطات القضائية التزامها بصورة تحريرية على المستوى الوزاري، ويُنتَظر أن يتم توقيع ٨ التزامات أخرى من هذا القبيل بحلول ٣٠ أيلول/ سبتمبر. وقال إن مكتبه سيوفر المساعدة التقنية لمساعدة السلطات على الالتزام بالمعايير، بما في ذلك برنامجٌ للرصد، حسب الاقتضاء.

٨ - واستطرد قائلاً إن البرنامج الخاص بتقدير مدى إساءة استعمال العقاقير على الصعيد العالمي التابع للمكتب، المُصمَم لتحقيق تخفيضٍ في الطلب، يركز على منطقتين - شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب آسيا وآسيا الوسطى. وبفضل إسهامٍ من جهة مانحة واحدة، التزم المكتب بإقامة ١٠ مراكز للمعالجة في المدن الصغيرة في جنوب أفريقيا، أصبح أولها تشغيلياً بالفعل في سويتو.

٩ - وانتقل إلى ميدان منع الجريمة، فقال إن مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين انعقد في فيينا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ وقُدم إعلانه النهائي، إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، إلى

الجمعية العامة لاعتماده في الدورة الحالية. وقال إن الإعلان ركَّز على الأشكال الجديدة للجريمة في عصر العولمة، كالاتجار المتزايد بالبشر، والفساد، وغسيل الأموال، وجرائم الكمبيوتر. وقد أكد المؤتمر على الحاجة إلى اتفاقية عالمية متخصصة لمكافحة الفساد وقدم تأييده القوي لثلاثة برامج عالمية يقوم بها مركز منع الجريمة على الصعيد الدولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأشخاص والفساد والجريمة المنظمة.

١٠ - وأردف يقول إن المؤتمر أعطى أيضاً دفعاً للمفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وقد وضعت اللجنة المخصصة لوضع اتفاقيةٍ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية مشروع نصٍ أسهمت به ١٢١ دولة عضواً وقُدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية كي تعتمده. وستواصل اللجنة المخصصة عملها من أجل استكمال المفاوضات بشأن ثلاثة بروتوكولات ملحقة بمشروع الاتفاقية. ومن المقرر عقد مؤتمر سياسي رفيع المستوى للتوقيع في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر في باليرمو، بإيطاليا، للتوقيع على الاتفاقية، التي ستكون أول اتفاقية عالمية رئيسية في الألفية الجديدة. ويدعو أحد نصوص مشروع الاتفاقية إلى إيجاد حسابٍ خاص في الأمم المتحدة لتمويل المساعدة التقنية لتنفيذ الاتفاقية في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

١١ - وانتقل إلى الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة على الصعيد الدولي، فقال إن من المتوقع أن يزداد الدخل المُسقَط لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات زيادة طفيفة في عام ٢٠٠٠ ليبلغ مجموعه حوالي ٤, ٧٣ مليون دولار؛ وإن ذلك يمثل زيادة قدرها ٤, ٢١ مليون دولار عن الرقم الذي بلغه عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٩، تحسن الأداء المباشر للبرنامج بنسبة ٥٦ في المائة بلغت قيمتها ٥٩ مليون دولار ذهبت مباشرة إلى المشاريع، باستثناء تكاليف الدعم. وقال إن من المتوقع المحافظة على ذلك المستوى أو زيادته قليلاً في عام ٢٠٠٠. غير أن الحالة المالية الصحية عموماً لا تغطي العجز في تمويل البرامج في أفغانستان وميانمار، لأن معظم التمويل لمشاريع المكتب الميدانية يأتي في شكل مساهمات مخصصة لا يمكن إعادة تخصيصها.

١٢ - ومضى يقول إن صندوق منع الجريمة والعدالة الجنائية تلقَّى مساهماتٍ بمبلغ ٣, ٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٩، وإن ذلك يمثل زيادة بنسبة ١٩ في المائة عن السنة السابقة وبنسبة ٦٩ في المائة عن سنة ١٩٩٧. وإن من المتوقع المحافظة على ذلك المستوى في عام ٢٠٠٠. وقال إن من المتوقع أن يؤدي التوقيع على اتفاقية باليرمو إلى زيادة النمو في الموارد الخاصة بالمساعدة التقنية في مجال منع الجريمة.

١٣ - وأكد في الختام على أن التخفيف من الفقر هو الجانب الأساسي من عمل مكتبه، لكن ذلك لن يكون فعالاً دون سيادة القانون. وإن مما يشجع مكتبه وجود مجموعة من الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، والإرهاب، وتجارة الأسلحة، والجريمة الاقتصادية، والجريمة عبر الحدود الوطنية عموماً.

١٤ - **السيد فالديفييسو** (كولومبيا): قال إن بلده لم يصبح منتجاً للكوكائين إلا في العقد الماضي، عندما انعدم الطلب في بوليفيا وبيرو، وتساءل عما إذا كانت مثل هذه التغيرات الهيكلية تقوض عمل مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. والحقيقة أن التجربة المرة لمنطقة الأنديز قد تكون درساً مفيداً لأفغانستان وأوروبا الوسطى والشرقية. وقال إن هناك جانباً آخر يمكن دراسته في أفغانستان وأوروبا الوسطى والغربية وهو الروابط بين الطلب على الأفيون ومعالجته، والاتجار غير المشروع وأنشطة الاتجار غير المشروع و/ أو غسيل الأموال التي تبذلها المنظمات الإجرامية. وقال إن هذه المنظمات، في كولومبيا، قد اشتركت في العنف والصراع المسلح.

١٥ - **السيد بهاتي** (باكستان): أثنى على نهج المكتب المتعدد الشعب إزاء مكافحة المخدرات وتساءل عن العقبات التي تقف في وجه مزيدٍ من جهود التنمية البديلة في أفغانستان، خصوصاً لأن هذه الجهود كانت فعالة تماماً في مقاطعة قندهار. وأعرب عن الأمل في أن يناقش المدير التنفيذي أي مشاكل كانت قد نشأت في البرامج الرائدة في مجال التنمية البديلة في أفغانستان وأي إجراءٍ اتخذه مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة لمعالجتها. وقال إن من غير الواضح لماذا لا يمكن ببساطة استثمار ما يكافئ عائدات أفغانستان من تجارة الأفيون - البالغة ١٣٠ -٢٠٠ مليون دولار - في برامج القضاء عليها.

١٦ - ومضى يتساءل عن فعالية تدابير مراقبة غسيل الأموال في السنوات الأخيرة. وأعرب عن الترحيب بوضع مشروع اتفاقية بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وأعرب عن الأمل في أن يتم التفاوض أيضاً على اتفاقية بشأن الفساد. واختتم مشيراً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥٤ بشأن منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع، الذي اعتمدته اللجنة الثانية، وسأل عما إذا كان المكتب يدرس تلك الظاهرة ويخطط لمعالجتها في سياق الاتفاقية الخاصة بالفساد.

١٧ - **السيد زومانيغي** (غينيا): طلب مزيداً من التفاصيل بشأن احتمالات وضع صكٍ دولي لمكافحة الفساد. وقال إنه يقدر أيضاً لو يُعطى تفاصيل عن مؤتمر باليرمو للتوقيع كي يكفل تمثيلاً رفيع المستوى من جانب حكومته. وتساءل عن المشاكل المتعلقة بالميزانية في تنفيذ توصيات الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة في غرب أفريقيا وما هي المساعدة التي يمكن أن توفرها البلدان المعنية. وقال إن مما يساعد كثيراً وجود تركيزٍ أكبر على مشاكل العبور وإساءة استعمال المخدرات في ذلك الجزء من العالم. واختتم قائلاً إنه يقدر لو يحصل على معلوماتٍ بشأن الجهود الرامية إلى تنسيق أنشطة القضاء على الفقر التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٨ - **السيد ارلاشي** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): ردَّ على ممثل كولومبيا فقال إن التغيرات في اتجاهات الإنتاج لا تقوض بشدة استراتيجيات مكافحة المخدرات. فالقضاء على إنتاج الأفيون في مختلف البلدان عبر العقود لم يتمخض عنه تركزٌ شديدٌ في هذه الظاهرة في مكان آخر. وعلى كل حال فليس بالإمكان أن تنتقل أساليب الإنتاج والزراعة والأشخاص بالجملة من بلدٍ إلى آخر. وحتى في عمليةٍ دولية كغسيل الأموال، لا يمكن إجراء

سوى عدد محدود من التحويلات. وأعرب عن اعتقاده في أنه لن يحصل هناك أثر "الانتشار السريع" في أمريكا اللاتينية كذلك. وبالطبع فإن ذلك يتوقف على نوعية التدابير المضادة المُتخذة والموارد المُتاحة لتنفيذها.

١٩ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها ممثل باكستان، توجد عقبات كأداء في وجه القضاء التام على المحاصيل المخدرة في أفغانستان: لا في الحالة الداخلية للبلد فحسب، ولكن أيضاً بالتمنُّع الشديد، لا سيما من قبل حركة طالبان، عن الشروع في استراتيجية مقبولة للقضاء على هذه المحاصيل. وفي الوقت ذاته، توجد استراتيجية أقل شدة، هي تعزيز نقاط المراقبة على الحدود حول أفغانستان من أجل تخفيف تدفق المخدرات إلى البلدان المجاورة، لا سيما إيران وباكستان، التي يوجد فيها أكبر عدد من المدمنين في العالم، وكذلك في الاتحاد الروسي، وفي ما وراء ذلك، أوروبا الغربية. ولا يمكن أن تُعدَّ هذه الاستراتيجية حلاً طويل الأجل. غير أن النتائج القصيرة الأجل لتحسين إنفاذ القوانين وخدمات الجمارك، لتخفيض تجارة المخدرات عموماً، كانت باهرة إلى حدٍ كبير. كما إن إنشاء الوكالة الطاجيكية لمراقبة المخدرات، والمساعدة التقنية المقدمة إلى جنود الحدود الروس، والجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطات الإيرانية على الحدود الأفغانية كان لها جميعاً أثرٌ كبير. وبزيادة مصادرات المخدرات، فإن القيمة الإجمالية للمحاصيل المخدرة في أفغانستان في عام ٢٠٠٠ سوف تصل، بفضل استراتيجية الاحتواء البسيطة، إلى ما يتراوح بين ٩٠-٩٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بدلاً من ٢٠٠ مليون دولار كما كان في السنوات السابقة. وبعبارة أخرى، فإن أرباح المتاجرين - والموارد المخصصة لتمويل الحرب الأهلية - ستقل إلى النصف.

٢٠ - ومضى يقول إن مسألة غسيل الأموال من جانب الموظفين العموميين الفاسدين ينبغي أن تكون نقطة اهتمامٍ مركزي بالنسبة للاتفاقية الدولية المقترحة لمناهضة الفساد والرشوة. وينبغي أن تُعالَج هذه المسألة من عدة زوايا. وبالطبع هناك العنصر القانوني، جنباً إلى جنب مع اعتماد أفضل الممارسات بشأن كبح جماح الفساد في جميع أنحاء العالم. غير أن نهجاً مالياً صرفاً من شأنه أن يكون هاماً أيضاً، وذلك باستهداف الأماكن التي تودَع فيها الأموال القذرة. أما الحواجز التقليدية كسرية المصارف فإن عدم فعاليتها يتزايد؛ ففي حالات عدة خلال السنوات العشر الماضية تم تعقب الأموال التي يودعها الحكام مطلَقو السلطة وأعيدت. وإن كميات النقد التي تم الحصول عليها عن طريق الفساد السياسي والإداري تُقارَن بتلك التي تأتي من الأشكال الأخرى من الأنشطة الإجرامية. وقال إن مكتبه ناقش مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدور الذي يمكن أن يؤدياه.

٢١ - وأضاف يقول أما بالنسبة لتوقيع اتفاقيةٍ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الذي ذكره ممثل غينيا، فإن الأمين العام سيقوم قريباً جداً بدعوة جميع الحكومات إلى حضور مؤتمرٍ سياسيٍ رفيع المستوى للتوقيع في باليرمو. ويشارك أكثر من ١٢٠ بلداً في المفاوضات الجارية بشأن مشروع الاتفاقية وينبغي أن يحضر أكبر عدد ممكن من الوفود لإعطاء مشروع الاتفاقية بداية جيدة بالتوقيع عليه. وفي ذلك السياق قال إنه بفضل الدعم السخي من حكومة إيطاليا، سيقدَّم دعمٌ مالي للوفود الآتية من البلدان النامية لتغطية خمسة أيامٍ من حفل الافتتاح والمناقشات بشأن تنفيذ مشروع الاتفاقية.

٢٢ - وفيما يتعلق باستراتيجية مكتبه في أفريقيا، والصلة بين تخفيف الفقر والجريمة المتعلقة بالمخدرات، قال إن السنتين الماضيتين شهدتا تحسناً ملموساً. فقد انخفضت إلى حدٍ بعيد مقاومة الفكرة القائلة بأن تخفيض الطلب على المخدرات هو عنصرٌ حاسمٌ في التخفيف من الفقر. وإذا لم يكن القانون سائداً في بلدٍ ما، فإن من المستحيل معالجة الإدمان، أو ما يتأتى منه من جرائم وعنف. وإن خبرة عدة بلدان في أمريكا اللاتينية تبعث على التشجيع: فقد حصل انخفاض كبير في الاقتصاد غير المشروع وفي كمية الأموال التي تُرسَل إلى الخارج. وقد انخفض قسط الاقتصاد غير المشروع من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً جذرياً في بوليفيا حيث بلغ ١ في المائة، وفي بيرو، حيث بلغ أيضاً حوالي ١ في المائة، وفي كولومبيا، حيث بلغ حوالي ٥, ٢ في المائة. وتمثل هذه الأرقام تخفيضاً بستة أو سبعة أمثال عما كانت عليه قبل عشر سنوات وتم إحراز ذلك بتخفيض زراعة المحاصيل غير المشروعة. وفضلاً عن ذلك، فبانخفاض الأرباح، أصبح من العسير على الموظفين الفاسدين التأثير على السياسة العامة من خلال الفساد والسرقة والعنف. وإن في ذلك ما يدعو إلى التفاؤل. ومما يدعو إلى التشجيع أيضاً أن الوكالات الإنمائية في البلدان المانحة تغير مواقفها من الكفاح ضد الفساد؛ فقد بدأت تقدم تأييداً أكبر لسياساتٍ مثل تعزيز نقاط المراقبة على الحدود أو تدريب موظفي إنفاذ القوانين.

٢٣ - **السيدة كونتامان** (فرنسا): طلبت مزيداً من التفاصيل بشأن البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبشأن المساعدة التقنية التي يمكن أن يوفرها مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة لتنفيذ مشروع الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. ثم طلبت من المدير التنفيذي أن يكون أكثر تحديداً بشأن أثر تخصيص الموارد في عمل مكتبه.

٢٤ - **السيد زومانيغي** (غينيا): قال إن المشتركين في الصراعات المسلحة في أفريقيا وفي غيرها من الأماكن يتصرفون غالباً بطريقة لا يمكن وصفها بأنها طبيعية - مثلاً، عندما يبترون أطراف المدنيين الأبرياء - وإن من الواضح أنهم يفعلون ذلك تحت تأثير المخدرات. وتساءل ما إذا كانت هناك أي دراسات بشأن تأثير المخدرات على خوض النزاعات المسلحة، وإذا كان ذلك فما هي النتائج التي تم التوصل إليها من تلك الدراسات. وقال إنه إذا لم تجر مثل هذه الدراسات، فينبغي إجراءها في المستقبل. وينطبق الشيء نفسه على حالة مرض الإيدز.

٢٥ - **السيد ارلاشي** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال رداً على ممثلة فرنسا إن مكتبه على ثقة بأن البروتوكولات الإضافية الملحقة بمشروع الاتفاقية ستتم الموافقة عليها في نهاية الدورة الحالية للمفاوضات. وقال إن من المهم أن يتم إقرارها، لأنها تعالج بصورة محددة مختلف أسواق الجريمة، لا سيما تلك التي تتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بالبشر. وقال إن المناقشات مستمرة، لكنه حثَّ البلدان على إيجاد طريقة للتغلب على الاختلافات فيما بينها، بحيث يمكن إقرار صكٍ دوليٍ مستكملٍ في باليرمو. وقال إن ذلك هو أفضل الطرق الممكنة لمكافحة الجريمة المنظمة.

٢٦ - ومضى يقول إن المساعدة التقنية هي أيضاً جزءٌ هامٌ من الآلية التي يوفرها مشروع الاتفاقية، الذي يحتوي على نصٍ بإنشاء صندوقٍ يمنح البلدان النامية، على وجه الخصوص، وسائل تنفيذها. وإن من المهم أن توجد معايير عالمية تحد على نحوٍ صارم من سرية المصارف وتُسهِّل حصول المحققين على الوثائق المالية. وإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بصكٍ دولي. وإلا فإن الأنشطة غير المشروعة يمكن بسهولة أن تُنقَل من جزء من العالم إلى جزءٍ آخر. وقال إن مما له أهمية كبيرة أن تقدم البلدان المانحة مزيداً من الالتزام في هذا الصدد، رغم أن من المخطط له أن تذهب نسبة مئوية من الأصول غير المشروعة المصادَرة في كل بلد إلى ذلك الصندوق المركزي. وقال إن تلك الآلية بارعة، وإنه يأمل أنها ستفلح إذ تمكن مشروع الاتفاقية من أن يكون ذاتي التمويل.

٢٧ - واستطرد يقول إن الممارسة المتزايدة لتخصيص الموارد تبين أنها عقبة خطيرة في وجه مرونة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي يفتقر إلى الموارد اللازمة لمعالجة حالات الطوارئ عند حصولها. ففي عام ١٩٩٩، مثلاً، طلبت حكومة إكوادور مساعدة عقب تدهورٍ شديدٍ في حالة المخدرات، التي تعتقد إكوادور أنها تتأثر بالحالة في كولومبيا وفي أماكن أخرى. وإن كلما أمكنه أن يجمع من الجهات المانحة هو ٥٠٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغٌ ليس ذا تأثير عملي في الأنشطة الإجرامية المذكورة. وفي تلك الحالة، وفي غيرها، كان يمكن للمكتب أن يكون أكثر فعالية بكثير، لو لم يكن ٩٠ في المائة من أمواله مخصصة. وإن اتخاذ إجراءاتٍ عاجلة أمرٌ ممكنٌ أحياناً، كما في حالة الوكالة الطاجيكية لمكافحة المخدرات، لكنه كان لا بد من انتظار سنتين أو ثلاث سنوات من التمويل وكان لا بد من إقناع الجهات المانحة. وحث الدول على عدم الإصرار على تخصيص مساهماتها.

٢٨ - وفيما يتعلق باستعمال المخدرات في الصراع المسلح، لا سيما نظراً لأن ذلك يؤثر على الأطفال، قال إن مكتبه أجرى بعض الأبحاث، لكن من غير المفيد ازدواج العمل الممتاز الذي قام به مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة. وإن الشيء نفسه ينطبق على حالة الإيدز: فرغم أنه يشكل جزءاً من برنامج الأمم المتحدة الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ككل، فإن مكتبه يعالج بصورة خاصة العلاقة بين نقص المناعة البشرية والإدمان على المخدرات. غير أنه في هذه الحالة أيضاً حال التخصيص دون استجابةٍ سريعةٍ لحالات الطوارئ؛ فالإيدز في أفريقيا أصبح حالة طارئة. وإن الشهور والسنوات المخصصة للحصول على أموالٍ من الجهات المانحة يمكن أن تسبب الإحباط الشديد.

٢٩ - **السيد عيسى** (لبنان): قال إن الفقر هو إلى حدٍ بعيد السبب الذي يجبر المزارعين على إنتاج المحاصيل المخدرة. واقترح أنه في الحالات التي تريد فيها الحكومات أن تضع حداً لمثل هذه المحاصيل ولكنها تحتاج إلى المساعدة، يمكن أن تقدم الأمم المتحدة إلى المكتب الأموال اللازمة بدلاً من انتظار المساهمات التي قد ترد من الجهات المانحة أو قد لا ترد.

٣٠ - **السيد ارلاشي** (مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): وافق موافقة تامة. وقال إن الحقيقة أن الأموال لازمة لا للقضاء على المحاصيل غير المشروعة فحسب، بل كذلك لتوفير الاستدامة المطلوبة فيما بعد. ففي باكستان ولبنان، على سبيل المثال، تم بنجاح القضاء على محاصيل الحشيش والخشخاش، لكن النجاح الكلي لهذه العملية لم يكن مضموناً حتى استطاع أن يُلزم الأمم المتحدة بالمساعدة في بدء العمل بالمحاصيل الجديدة. وفضلاً عن ذلك فقد كان من الأسهل إقناع الجهات المانحة لأن الضغط الزمني على مكتبه كان أقل. غير أن البلدان المتلقية يمكن أيضاً أن تؤدي دوراً هاماً بالبحث عن موارد أخرى من القروض السهلة. وقد أصبحت مؤسسات بريتون وودز أكثر تحسساً لهذه المسائل. غير أنه أشار إلى المفارقة التي مفادها أن الحصول على أموالٍ للتنمية هو أيسر من إيجاد بديلٍ للمحاصيل المخدرة.

٣١ - **السيدة اوتيتي** (أوغندا): قالت إن المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الوارد ذكره في الوثيقة A/55/156 قد احتوى على خطأ في التسمية؛ وينبغي أن يسبق هذا العنوان عبارة "الأمم المتحدة". وطلبت إصدار تصويبٍ لهذا الغرض. ثم تساءلت عن الدور الذي سيؤديه المعهد في المبادرات الجديدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في أفريقيا.

٣٢ - **السيد ارلاشي** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال إن المعهد يشترك في جميع أنشطة المكتب شأنه في ذلك شأن جميع الجهات المشاركة في الشبكة المرتبطة بمكتبه. وقال إنه يأمل في الحقيقة توسيع التعاون مع جميع المعاهد المنتسبة للأمم المتحدة، وتعبئة مزيدٍ من الموارد لتخفيض الجريمة والفساد والفقر والإيدز في أفريقيا، وإن لمكتبه أربعة مكاتب إقليمية في أفريقيا، في نيجريا ومصر والسنغال وجنوب أفريقيا. ويُطلب من الجهات المانحة أن تقدم الدعم، وإن المكتب في جنوب أفريقيا، على وجه الخصوص، يجري تعزيزه.

٣٣ - **السيدة نيويل** (أمينة اللجنة): ذكرت أن ممثل أوغندا استرعى الانتباه إلى اسم المعهد الأفريقي وذلك في الدورة الرابعة والخمسين. وقالت إن هذه المسألة ما زالت قيد النظر، لكنه وفقاً لعددٍ من الفتاوى، التي يسرُّها أن تقرأها في الجلسة التالية للجنة، ينبغي ألا يتضمن الاسم عبارة "الأمم المتحدة"، لأن المعهد لم يُنشأ في الأصل تحت رعاية الأمم المتحدة.

٣٤ - **السيد دوتريو** (فرنسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة إليه وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وهنغاريا، تُضاف إليها النرويج، فقال إن الاتحاد الأوروبي يشارك في قلق المجتمع الدولي بشأن الخطر المحدق بالصحة البشرية والاستقرار الاجتماعي من جراء صنع المخدرات والاتجار غير المشروع بها واستهلاكها. ومما يبعث على القلق بصورة خاصة الزيادة غير المسبوقة في صنع المخدرات التركيبية، رغم أن الوعي العام بهذه الظاهرة قليل. وقال إن الاتحاد الأوروبي طوَّر آلية للإنذار السريع تستطيع كشف الجزيئات الجديدة، ولكن المشكلة ما زالت في تصاعد. لذلك فإنه يحث لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تركيز جهودها في ذلك المجال.

٣٥ - وقال إنه فيما يتصل بخفض الطلب، هناك ضرورة لا للتركيز على الجوانب الكمية فحسب بل كذلك على نوع الرعاية بغية تحديد ما يشكل أفضل ممارسة. ففي الاتحاد الأوروبي، كما في المناطق الأخرى في العالم، أكثر أنماط الاستهلاك شيوعاً هي جمع المؤثرات غير المشروعة، كالقنب أو إكستاسي (ecstasy)، مع الكحول أو التبغ أو الوصفات الطبية. وقال إن رد الاتحاد الأوروبي على تلك المشكلة هو تخفيض الأخطار، لا بالنسبة لمسيئي استعمال المؤثرات، بل كذلك لأسرهم. وإن هذا النهج يمكن أن يساعد على مكافحة آليات الاستبعاد الاجتماعي المرتبطة بالإدمان على المخدرات.

٣٦ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يمنع استعمال المخدرات غير المشروعة مع التسامح بغسل حصائل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، التي تشكل في الحقيقة حوالي نصف جميع الأموال "القذرة". ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى التطبيق الصارم للتوصيات الأربعين للفرقة العاملة المعنية بالإجراءات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال.

٣٧ - ومضى يقول إن من المهم أن تأخذ الدول الأعضاء في الحسبان الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة، المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في حزيران/ يونيه ١٩٩٨، لدى وضع سياساتها الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بمراقبة المخدرات. وإن أولويات استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ هي تعزيز نهجٍ يحقق التوازن بين تخفيض الطلب وتخفيض العرض؛ وجمع بياناتٍ موضوعيةٍ وموثوقة؛ وتقييم مبادرات مكافحة المخدرات المُنفَذة على مستوى الاتحاد؛ ووضع نُهجٍ تأخذ في الاعتبار المواد المؤثرة المشروعة وغير المشروعة على السواء. وإن هذه الأولويات تشكل أيضاً المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي في تعاونه الدولي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقال إنه تم وضع خطط عمل مع شركاء الاتحاد في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية والجنوب الأفريقي وآسيا الوسطى. وإن الاتحاد يوجه انتباهه حالياً إلى شركائه في شرق أفريقيا. وإن من نواحي الاهتمام ذات الأهمية لدى وضع خططٍ العملٍ تعزيز التكامل بين مراقبة المخدرات والسياسات الإنمائية. وإن الاتحاد الأوروبي يحث جميع شركائه على تركيز جهودهم على القارة الأفريقية، التي تصبح على نحوٍ متزايد مركز تنسيق لأرباب الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٣٨ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي ملتزمٌ بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تطور أشكال جديدة من الجريمة. وبالنظر إلى مخاطر العولمة التي قد تساعد على انتشار ظواهر مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر، والجريمة المتعلقة بالحاسوب، وغسيل الأموال والفساد، فإن الضرورة تدعو إلى وضع استراتيجيات عالمية لمنع الجريمة. وفي ذلك الصدد، يحث الاتحاد الأوروبي على وضع صكوكٍ قانونية دولية لتعزيز التعاون القضائي فيما بين الدول.

٣٩ - وأعرب عن الارتياح إزاء وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، كما أعرب عن الأمل في أن تتمكن اللجنة المخصصة، في دورتها الحادية عشرة المقبلة، من استكمال أعمالها بشأن البروتوكولات الإضافية الثلاثة الملحقة بها. وقال إن اعتماد تلك الصكوك في جمعية الألفية سيكون إنجازاً كبيراً. وإن الاتحاد

الأوروبي يدعو جميع الدول إلى التوقيع على مشروع الاتفاقية والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها في مؤتمر التوقيع في باليرمو وأن تصدق على تلك الصكوك في أقرب فرصة.

٤٠ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين لإعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وقال إن الاتحاد يتطلع إلى وضع صكٍ دولي لمكافحة الفساد. واختتم قائلاً إن الاتحاد يحث الدول الأعضاء على تعزيز دور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مراقبة المخدرات ومنع الجريمة وعلى تزويدها بالموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها على نحوٍ فعَّال.

٤١ - **السيد فالديفييزو** (كولومبيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إن المجموعة ترغب في أن توجه انتباهاً خاصاً إلى التعليقات الواردة في التقرير الخاص بتنفيذ الإعلان بشأن المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات وبشأن تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. كما أعرب عن ترحيب مجموعة ريو بالبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية الذي أعربوا فيه عن تصميمهم على التغلب على مشكلة المخدرات العالمية من خلال بذل جهود جماعية.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن رؤساء مجموعة ريو كرروا، في اجتماعٍ عقد مؤخراً، اعتقادهم بأن الجهود القائمة على نهجٍ شاملٍ ومتوازن وعلى مبدأ تقاسم المسؤولية يجب أن تستمر. وفضلاً عن ذلك، لا بد من وجود عزمٍ جماعي من جانب المجتمع الدولي لمعالجة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وما يتعلق بذلك من جرائم. وأعرب عن سرور مجموعة ريو لأنه أمكن وضع مبادئ توجيهية لعرض التقارير الوطنية، على نحو ما اتُفق عليه خلال الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وقال إن مما له أهمية قصوى أن يدعم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الحكومات في جهودها الرامية إلى تقديم تقاريرها، لا سيما في مجال جمع المعلومات.

٤٣ - ومضى يقول إن منع الاستعمال غير المشروع للمخدرات بين الأطفال والشباب ومراقبة التجارة الدولية بالسلائف الكيميائية هما من مجالات الاهتمام الخاص لدى الأعضاء في مجموعة ريو، وشكر مكتب الأمم المتحدة في فيينا والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على دعمهما القيم.

٤٤ - واستأنف قائلاً إن الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية اعتمدت، في عام ١٩٩٩، آلية تقييمٍ حكومية دولية متعددة الأطراف، تقوم على مبادئ احترام سيادة الدول، وسلطاتها القضائي في أراضيها، ونظامها القانوني الداخلي، كما تقوم على المعاملة بالمثل، وتقاسم المسؤولية، ونهجٍ شاملٍ ومتوازن إزاء هذه المشكلة. وإن هذه الآلية تشكل صكاً موضوعياً ومتوازناً لتقييم الخصائص المحددة لمشكلة المخدرات. ومن المتوقع أن يتم التوصل إلى نتائج الدورة الأولى للتقييم في الوقت المناسب قبل انعقاد مؤتمر قمة الأمريكتين لعام ٢٠٠١.

٤٥ - وتكلم بصفته ممثل كولومبيا، فعلَّق على مشكلة المخدرات في سياق العولمة، وبالتحديد تعاظم حركة المخدرات والأسلحة الصغيرة والعمليات غير المشروعة. وقال إنه كان لهذه الحركات آثارٌ مدمرةٌ ولا يمكن تقديرها بالنسبة لبلدان مثل بلده. ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة، غير مجتمع كولومبيا موقفه إزاء مشكلة المخدرات، وانضم بمجموعه إلى الكفاح ضد النشاط الإجرامي. وإن حكومته على قناعةٍ بأن من الممكن الاستفادة من منافع العولمة من خلال اتخاذ إجراءات جماعية والتزامٍ بتقاسم المسؤولية.

٤٦ - واختتم معرباً عن امتنانه للمجتمع الدولي لتضامنه مع كولومبيا ودعمه لها في الماضي، ولرغبته في المشاركة في عملية السلام وبرنامج القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

٤٧ - **السيد كارب** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن استجابة حكومة كولومبيا الشاملة والمتوازنة إزاء التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المترابطة تشكل استراتيجية متكاملة تتناول حقوق الإنسان، والاتجاه نحو الديمقراطية، والإصلاح القضائي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسلام. وقال إنه نظراً لارتفاع التكلفة البشرية والاقتصادية لمشكلة المخدرات في الولايات المتحدة، فإن لحكومته مصلحة في اجتثاث الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن حكومة الولايات المتحدة أقرَّت مؤخراً مبلغ ٣, ١ بليون دولار مساعدة إجمالية لكولومبيا وبلدانٍ أخرى في المنطقة لتثبيت المكتسبات التي حققتها في مكافحة المخدرات وضمان عدم خروج الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإنتاجها إلى البلدان المجاورة نتيجة لنجاح الجهود في كولومبيا.

٤٩ - وأضاف يقول إن إجمالي المساعدة تضمن المكونات التالية: دعم حقوق الإنسان وإصلاح الهيئة القضائية، والتوسع في عمليات مكافحة المخدرات، والتنمية الاقتصادية البديلة، وزيادة جهود المنع، وتقديم المساعدة إلى قوة الشرطة الكولومبية. وأكد على أن هذه الصفقة لا يمكن أن توفر سوى جزء من الدعم اللازم لأداء أهداف القضاء على المخدرات، وإنه لذلك يحث المجتمع الدولي على توفير مزيدٍ من المساعدة لتنفيذ البرامج الاجتماعية والإنمائية اللازمة لإزالة الأسباب الجذرية لمشكلة المخدرات في كولومبيا.

٥٠ - وأردف يقول إن الولايات المتحدة ستواصل تقديم المساعدة في شكل سلعٍ وخدمات، دون اشتراكٍ من جانب القوات المسلحة للولايات المتحدة. وستُقدَم المساعدة إلى الشرطة والقوات المسلحة الكولومبية ضمن تطبيقٍ صارمٍ لقانون الولايات المتحدة المُصمَّم لحماية حقوق الإنسان.

٥١ - وأضاف قائلاً إن حكومتي كولومبيا والولايات المتحدة اتفقتا على أن إنهاء الصراع المدني أساسيٌ من أجل حل المشاكل في كولومبيا. فوجود اتفاق سلام سيحقق الاستقرار، ويحفز الانتعاش الاقتصادي، ويحافظ على حماية حقوق الإنسان، فضلاً عن استعادة الحكومة الكولومبية لسلطتها وسيادتها في منطقة زراعة الكوكا.

٥٢ - **السيد مامبا** (سوازيلند): تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إنه يجب تعزيز الجهود لدعم محاولات البلدان الرامية إلى تقوية قدرتها المؤسسية لمواجهة انتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ومشكلة المخدرات العالمية. وقال إنه ما زال من المهم، لدى معالجة هذه المشاكل، استعراض البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية السائدة عموماً. وينبغي وضع إطار دولي للسياسة العامة لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة بشأن المسائل المتعلقة بمنع الجريمة والمراقبة الدولية للمخدرات.

٥٣ - وأضاف يقول إن مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المعقود في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، وفَّر منتدى مفيداً للمجتمع الدولي لصوغ استراتيجيات أخرى من أجل التعاون على مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية، وتعزيز حكم القانون، وتقوية العدالة الجنائية. وإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترحب بالنتائج التي حققها المؤتمر وباعتماد إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة. وإذا كان لا بد لهذا الإعلان أن يثمر نتائج ذات أهمية، يجب أن يزود بالموارد المالية والتقنية الكافية لتنفيذه.

٥٤ - وأعرب عن الأمل في أن تستكمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، في دورتها الحادية عشرة المقبلة، عملها بشأن البروتوكولات الإضافية الثلاثة الملحقة بالاتفاقية، وأن تعدل الدول الأعضاء تشريعاتها الوطنية بحيث تتفق مع تلك الصكوك. وإن هناك ضرورة لبناء القدرات، بما في ذلك توفير التدريب وتقديم المساعدة التقنية، كي تتمكن الدول من تقوية ما لديها من هياكل إنفاذ القوانين ونظم العدالة الجنائية بغرض الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. وأعرب عن تأييد وفد بلده لرأي اللجنة المخصصة القائل إن من المستصوب أيضاً وضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد، نظراً لازدياد الفساد المرتبط بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية للعولمة.

٥٥ - ومضى قائلاً إن دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ما زالت على قناعة بأن المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين يستطيع أن يقدم إسهاماً هاماً في جهود البلدان الأفريقية المبذولة لمكافحة الجريمة، شرط أن تكون لديه الموارد الكافية. لذلك فهي تحث الجمعية العامة على إقرار المقترحات التي قدمها مجلس إدارة المعهد في دورته العادية السادسة لمعالجة حالة المعهد المالية.

٥٦ - وأردف يقول إن اعتماد الجمعية العامة، في القرار ١٣٢/٥٤، لحظة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات كان خطوة هامة، اعترف فيها المجتمع الدولي بأن خفض الطلب يشكل مكوناً

أساسياً في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وقد تم تحديد سنة ٢٠٠٣ بوصفها الموعد المستهدف لتنفيذ الدول للاستراتيجيات والبرامج الجديدة أو المعززة. ويجب الاعتراف بأن الدول النامية ستتطلب مساعدة دولية لذلك الغرض. وأضاف قائلاً إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يجب أن يتلقى موارد إضافية كي يتمكن من توفير التوجيه اللازم. وأعرف عن رغبة دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أن تحث جميع البلدان والمنظمات التي تملك القدرة على المساهمة في هذا البرنامج أن تفعل ذلك.

٥٧ - **السيد بفانزلتر** (النمسا): قال إن وفد بلده يرحب باختتام المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وإنه ينبغي أن توضع الصيغة النهائية للبروتوكولات الثلاثة الإضافية الملحقة به، التي تتناول صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر، والاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، في الوقت المناسب كي تعتمدها جمعية الألفية. وقال إن مركز منع الجريمة على الصعيد الدولي سيتطلب موارد بشرية ومالية إضافية ليتمكن من تعزيز سرعة نفاذ تلك الصكوك وتنفيذها.

٥٨ - وأعرب عن القلق من أنه، وفقاً لدراسة استقصائية أجراها مؤخراً برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على زراعة خشخاش الأفيون، ما زالت أفغانستان أكبر منتج للأفيون في العالم، مما يسهم في عدم الاستقرار في المنطقة. وذكر في ذلك الصدد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدعم جهود دول آسيا الوسطى الرامية إلى مواجهة التحديات المتعددة لأمنها على نحو فعال. وقال إنها تقوم حالياً، بالاشتراك مع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، بتنظيم مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب يُعقد في طشقند، بأوزبكستان، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن من المأمول فيه أن يُنفذ مشروع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة الذي يهدف إلى منع الاتجار بالبشر، ويركز بصورة خاصة على أوروبا الشرقية، في أقرب فرصة ممكنة، نظراً لأنه سيكون له أثر فوري في أمن المنطقة فيسهم بذلك في الرخاء البشري.

٦٠ - **السيد بيكاسو** (بيرو): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا حين تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو. وإن المجتمع الدولي حقق تقدماً ملحوظاً في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية لأنه اعترف بعدم جدوى السياسة التي تقوم فقط على قمع العرض والطلب وبالحاجة إلى مزيد من الاستراتيجيات المتكاملة. وقال إن سياسة بيرو لمراقبة المخدرات تقوم على ثلاثة عناصر هي: المنع، والتنمية البديلة، والوقاية وإعادة التأهيل، ويجري تنفيذها بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان.

٦١ - وأردف يقول إنه فيما يتعلق بالمنع، تركزت الجهود على مراقبة إنتاج المخدرات ومنع تصديرها إلى مواقع الاستهلاك. ونتيجة لذلك، انخفضت زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة في بيرو من ٠٠٠ ١٢٥ هكتار في عام ١٩٩٠ إلى

حوالي ٠٠٠ ٥٠ هكتار في عام ١٩٩٩. والطريقة الوحيدة لمنع زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة هي إعطاء الفلاحين بديلاً مستداماً. وبالنظر ا لى الربحية العالية لورقة الكوكا، يجب أن تحظى منتجات المحاصيل البديلة بسوق عالمية وتستحق أسعاراً مجزية. أما بالنسبة للوقاية وإعادة التأهيل، كان لا بد من تكثيف البرامج في تلك المجالات لأن العرض المحلي للمخدرات ازداد فانخفضت الأسعار لأن فرص التصدير أصبحت محدودة. وإن مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ هذه البرامج ذات أهمية.

٦٢ - واختتم قائلاً إن التزام بيرو السياسي بمكافحة المخدرات يتبين في تخصيص الموارد من ميزانيتها الوطنية المحدودة بوصف ذلك جزءاً من استراتيجية عالمية. ولا بد من دعم النتائج الملموسة والإيجابية التي تم تحقيقها.

٦٣ - **السيد أموروس نونييز** (كوبا): أثنى على عمل مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ولاحظ الحاجة إلى زيادة الموارد من أجل التنفيذ المناسب لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٤ - وقال إنه نظراً لتزايد الإجرام وتقدم النشاط الإجرامي، استهلكت نسب ضخمة من الموارد ا لمحلية في عمليات مكافحة الجريمة في أنحاء العالم. وأدى التدهور الاجتماعي - الاقتصادي في العديد من البلدان النامية التي وجدت نفسها مستبعدة عن منافع التقدم والرخاء الدوليين إلى العنف والجنوح. وأصبحت الزيادة في الجريمة الدولية معقدة لدرجة لا يستطيع معها أي بلد أن يجد حلاً لها بمفرده. وقد وفرت سلسلة المؤتمرات المعقودة برعاية الأمم المتحدة بشأن منع الجريمة إطاراً مناسباً جداً للتعاون فيما بين الدول من خلال صوغ مبادئ توجيهية مفيدة وتحديد الوسائل الفعالة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتماد إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة وعن تأييده للمفاوضات الجارية من أجل اعتماد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. غير أنه أعرب، في هذا الصدد، عن أمل حكومة بلده في ألا يؤدي التفاوض الذي يجري في نفس الوقت فيما يتعلق بالبروتوكولات الإضافية إلى عرقلة التقدم.

٦٥ - وانتقل إلى مسألة الاتجار بالبشر، فقال إن تشريعات الولايات المتحدة تشجع أعداداً كبيرة من الكوبيين على ركوب المخاطر المهلكة من أجل الهجرة إلى الولايات المتحدة. ولاحظ وجود اتجاه غير متسق في سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالهجرة التي ترفض دخول الكوبيين الذين يحاولون الهجرة بطريقة مشروعة، وتقبل آخرين، ومن بينهم أشخاص ذوو سجل إجرامي، يغادرون كوبا بطرق خطيرة وغير مشروعة. وإن ذلك القانون لم يستعمل فحسب في انتهاك اتفاقات الهجرة المعقودة بين كوبا والولايات المتحدة فيما يتعلق بعودة الأشخاص الذين يتم إيقافهم خلال عبورهم الخطير، بل أسهم كذلك في إحداث زيادة مذهلة في حركة النقل غير المشروعة.

٦٦ - وأعرب عن أسف كوبا لانعدام الإرادة السياسية لدى بعض الحكومات التي لا تتعاون على مكافحة الجريمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالبشر.

٦٧ - **السيدة نيشيمورا** (اليابان): قالت إن على المجتمع الدولي، في القرن الحادي والعشرين، أن يعزز جهوده لمكافحة الأخطار التي تحدق بالحياة وبكرامة الإنسان. ولذلك فإن وفد بلدها يرحب بالالتزام الذي أعلنته الدول الأعضاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بأن تكثف من جهودها لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ومشكلة المخدرات العالمية.

٦٨ - وأضافت تقول إن حكومة بلدها ملتزمة بتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. كما ترحب بالتوصل إلى صيغة نهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وتتطلع إلى استكمال العمل بشأن البروتوكولات الثلاثة الإضافية الملحقة بالمشروع استكمالاً يأتي في الوقت المناسب لاعتمادها، مع مشروع الاتفاقية، من قبل مؤتمر الألفية. وقالت إن اليابان سهلت التفاوض بشأن مشروع الاتفاقية والبروتوكولات الإضافية بأن استضافت عدداً من الاجتماعات والحلقات الدراسية بشأن المسائل التي تتناولها تلك الصكوك، وبأن أسهمت بمبلغ ٠٠٠ ٤٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمكين البلدان النامية من حضور اجتماعات اللجنة المخصصة. وفضلاً عن ذلك، نظم معهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين دورات تدريبية دولية بشأن الأساليب الفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة في مجال نظام العدالة الجنائية. وفي عام ٢٠٠١، ستعقد اليابان مؤتمراً إقليمياً لإنفاذ القوانين لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. كما تؤيد حكومة بلدها وضع صك دولي لمحاربة الفساد وهي ملتزمة بمكافحة الجريمة التي تستعمل التكنولوجيا الرفيعة.

٦٩ - وانتقلت إلى مسألة المراقبة الدولية للمخدرات، فقالت إن المنع وسيلة لتخفيض الطلب أكثر فعالية وأقل تكلفة بكثير من المعالجة وإعادة التأهيل. وفي ذلك الصدد، من المهم تزويد الشباب بمعلومات موضوعية عن الإدمان على المخدرات. وقالت إن حكومة بلدها، بغية مكافحة مشكلة المخدرات في اليابان، شرعت في عام ١٩٩٨ في استراتيجية لخمس سنوات تهدف إلى منع إساءة استعمال الشباب للمخدرات، وتعزيز إنفاذ القوانين الخاصة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها، وتحسين نقاط المراقبة على الحدود، وتعزيز الخدمات الطبية.

٧٠ - واستطردت قائلة إن التعاون الإقليمي كان من بين الأولويات التي تم التأكيد عليها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة التي خصصت لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. فإساءة استعمال المخدرات، وخصوصاً إساءة استعمال المنشطات الأمفيتامينية، تتزايد بسرعة في جنوب شرق آسيا. وإن حكومة بلدها ملتزمة بمعالجة تلك الحالة، وهي لذلك الغرض تدعم مشروعين لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يهدف أحدهما إلى تشغيل خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحوٍ غير مشروع في المنطقة، ويهدف الثاني إلى تعزيز نقاط مراقبة الحدود في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار.

٧١ - **السيد علائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ما من بلد يستطيع أن يعالج بمفرده مشكلة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي تمثل خطراً على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك فمن المأمول أن ييسر مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية المكافحة العالمية لهذا الخطر. وإن فعالية الآليات الجديدة المتوخاة في مشروع الاتفاقية ستتوقف على عالمية ذلك الصك. ونظراً لأن الجريمة المنظمة ترجع جزئياً إلى الظلم الاجتماعي، فإن هناك أيضاً ضرورة لوجود تعاون دولي أقوى لتعزيز النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والبطالة. وفيما يتعلق بتنفيذ مشروع الاتفاقية، يجب إيلاء الاعتبار الواجب للأحكام المتعلقة باحترام المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٧٢ - وأضاف يقول إن حكومة بلده لا تعترف بأهمية منع الجريمة فحسب، بل تعترف كذلك بالحاجة إلى توفير الموارد الكافية لذلك الغرض. وأعرب عن الأسف لأن موارد مكافحة الجريمة لا توزع بالتساوي. فالبلدان النامية تفتقر إلى الخبرة والتكنولوجيا اللازمين لمعالجة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية التي تتسم بالتعقيد. لذلك فمن المهم تقديم المساعدة التقنية. وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في ذلك الصدد، لأن المساعدة المتعددة الأطراف التي يتم تقديمها عن طريق المنظمة لها مشروعية أكبر من مشروعية المساعدة الثنائية، التي تأتي أحياناً مرتبطة بشروط. كذلك فإن الأمم المتحدة تسهم بوصفها جهة تنسيق، لكنها يجب أن تعطي موارد تتناسب مع ضخامة مهمتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

---